مجلة العلوم الإنسانية —— المجلد 32-عدد 3 -ديسمبر 2021، ص.ص.359- 374

المراجعات اللسانية الحديثة للصّرف العربيّ وأبعادها التّعليمية

Modern Linguistic Reviews of Arab Declension and its Educational Dimensions

تاريخ الاستلام : 2020/07/30 ؛ تاريخ القبول : 2021/06/27

ملخص

تهدف هذه الورقة إلى الوقوف على أهم الصعوبات التي اتّسم بها الدرس الصرفي العربي القديم، ثم الاطلاع على أهم الانتقادات والبدائل الصرفية التي اقترحها اللسانيون العرب المحدثون، ومعرفة أبعادها في تيسير تعلم الصرف، فما هي هذه الانتقادات؟ وما مرجعها؟ وما البدائل المقترحة؟

وقد توصّلنا إلى أنّ صعوبة الصّرف العربي مرجعها أمور عدة منها: الافتراض والتأويل، وكثرة التجريدات، والاعتماد على ثنائية الأصل والفرع، وغيرها. وقد اقترح اللسانيون المحدثون لتلافيها جملة من البدائل يمكن استثمارها في تيسير تعليم الصرف، من ذلك: التركيز على ما يخدم التركيب، والنظر إلى كل صيغة نظرة مستقلة عن غيرها حتى لا ندخل في متاهة التأويل والتقدير، وحصر المجرد في الثلاثي فقط.

الكلمات المفتاحية: صرف ؛ تيسير ؛ تعليم ؛ اشتقاق ؛ صوتيات

د. الزايدي بودرامة *

د. العمري صوشة

كلية الآداب واللغات، جامعة سطيف 2، الجزائر.

Abstract

This paper aims to identify the most important difficulties that characterized the old Arab morphological lesson, then to review the most important criticisms and alternatives suggested by the modern Arab linguists, and to know its dimensions in facilitating learning declension. so What are these criticism? What are their references? and what are suggested Alternatives?

We have come to the conclusion that the difficulty of Arab declension is due to several things, including: assumption and interpretation, frequent abstractions, and dependence on dual origin and branch, among others. Modern linguists have proposed to avoid a variety of alternatives that can be invested in facilitating declension education, including: focusing on what serves the composition, looking at each formula independently so that we do not get into the maze of interpretation and appreciation, and confine the abstract to the trio only.

Keywords declension; facilitation; education; derivation; phonetics.

Résumé

Cet article vise à identifier les difficultés les plus importantes qui caractérisaient l'ancienne leçon de morphologie arabe, puis à passer en revue les critiques et les alternatives les plus importantes suggérées par les linguistes arabes modernes, et à en connaître les dimensions pour faciliter l'apprentissage de la déclinaison. Alors Quelles sont ces critiques? Quelles sont leurs références? et quelles sont les alternatives suggérées?

Nous sommes arrivés à la conclusion que la difficulté de la déclinaison arabe est due à plusieurs facteurs, notamment: l'hypothèse et l'interprétation, les abstractions fréquentes et la dépendance à la double origine et branche, entre autres. Les linguistes modernes ont proposé d'éviter une variété d'alternatives qui peuvent être investies pour faciliter l'éducation de la déclinaison, notamment: se concentrer sur ce qui sert la composition, examiner chaque formule indépendamment afin de ne pas entrer dans le labyrinthe de l'interprétation et de l'appréciation, et confiner le abstrait au trio uniquement.

Mots clés: déclinaison; facilitation; éducation; dérivation ; phonétique.

* Corresponding author, e-mail: boudrama1981@mail.com

© جامعة الاخوة منتوري قسنطينة 1، الجزائر 2021.

1 - مقدمة

تعدّ الكلم إحدى أهم المكوّنات الرّئيسة في بنية اللغة، وقد انتبه الدّارسون إلى أهميّة ضبطها، ومعرفة خصائصها منذ القديم فخصّصوا لها علم الصّرف (the morphology) لدراستها، ومعرفة صيغها، وتقديم تفسير لمختلف الآثار الناشئة عن التجاور بين أصواتها المكوّنة لها، ومازال البحث مفتوحا لمن أراد الإضافة لهذا العلم وتحديثه وفق ما يستجدّ من نظريّات ومقاربات لسانيّة. وقد حاول اللّسانيّون العرب المحدثون (وخصوصا الوصفيين) إعادة النظر في بعض ما قرّره علماء الصّرف العربي، مستندين إلى ما تتوصّل إليه اللّسانيات الحديثة من نظرات ومقترحات، وقد ادّعوا أنّ هذه النظرات لها وجاهتها العلمية السليمة، وستكون - إذا ما استثمرت - عونا تيسيريا في تدريس الصرف العربي للمتعلمين. وبناء على هذا التصور يمكن أن نتساءل: ما أهم المراجعات التي قدّمها اللّسانيون العرب المحدثون للصّرف العربي؟ وما أهم البدائل التي عوضوا بها المسائل المنتقدة؟ وكيف يمكن أن تكون ميسرة في تعليم الصرف، وضبط بنية الكلم العربية؟ وما هي الأدلة التي قدموها لبيان صحة مراجعاتهم ومقترحاتهم؟.

ونهدف من هذه الورقة البحثية إلى الوقوف على: أ- الصّعوبات التي تواجه المتعلم في درسه للصّرف العربي. ب- معرفة أهم المراجعات الصّرفية التي قدّمها اللسانيون العرب المحدثون. ت- الاطلاع على المقترحات، ومعرفة أبعادها التّيسيريّة في تعليم الصرف.

وقد اعتمدنا في عرض عناصر هذه الورقة ومناقشتها على المنهج الوصفي التحليلي، نتتبع الآراء والأقوال ونعرضها، ونعمل على تحليلها، وبيان قيمتها العلمية؛ بدأناها بالوقوف على مفهوم الصرف لغة واصطلاحا، ثم حاولنا تلمس صعوبات الصرف العربي القديم، ثم عرضنا مختلف المراجعات التي قدمها اللّسانيون العرب المحدثون، ثم أنهيناها باستخلاص أهم جوانبها التعليميّة التّيسيريّة.

2. مفهوم علم الصّرف العربيّ:

1.2 لغة:

يجد النّاظر في المعاجم العربية أنّ كلمة الصّرف تدلّ على معان كثيرة يجمع أكثرها الحقل الدّلالي الدّال على التّغيير، والتّحويل، والقلب؛ جاء في لسان العرب: "الصَّرْف: رَدُّ الشيء عن وجهه، صَرَفَه، يصْرِفه، صرفا فانصرف، وصارف نفسه عن الشيء: صرفها عنه"[1]. ولاشكّ أنّ مدلول التغيير يقترب كثيرا من المدلول الاصطلاحي لكلمة صرف، ذلك أن التغيير هو الأساس الذي روعي في دراسة أبنية الكلم العربيّة، وهو الذي من أجله جعلت بعض الأبنية موضوعا من موضوعات الصّرف العربيّ، وجعلت أخرى خارج مجاله واهتمامه.

2.2 **اصطلاحا**:

عُرّف الصّرف بأنّه "العلم الذي يتناول دراسة أبنية الكلمة، وما يكون لحروفها من أصالة أو زيادة أو صحّة، أو إعلال، أو إبدال، أو حذف، أو قلب، أو إدغام، أو إمالة، وما يعرض لآخرها مما ليس بإعراب، ولا بناء، كالوقف وغيره"[2]. ويدقّق الرّضي في تحديد مدلول (أبنية الكلم) فيورد أنّ "المراد من بناء الكلمة وزنها، وصيغتها، وهيئتها التي يمكن أن يشاركها فيها غيرها، وهي عدد الحروف المرتّبة، وحركاتها المعيّنة، وسكونها، مع اعتبار الحروف الزّائدة والأصليّة كلّ في موضعه؛ فـ(رَجُل) مثلا على هيئة، وصفة يشاركه فيها (عَضُد)، وهي: كونه على ثلاثة أولها

مفتوح، وثانيها مضموم، وأما الحرف الأخير فلا تعتبر حركته وسكونه في البناء، فرجل، ورجلا، ورجل على بناء واحد"[3]، أمّا أحوال الأبنية التي ليست بإعراب، ولا بناء فهي: الابتداء، والإمالة، والتخفيف، والهمزة، والإعلال، والإبدال ...[4]، فالصرف لا يهتم بالتغيرات الإعرابية التي تعتري أواخر الكلمات، كما أنه لا يدخل ضمن مجال بحثه إلا الأسماء المتمكنة، والأفعال المتصرّفة، أمّا المبنيات فلا تجد لها سبيلا إلى علم الصّرف بسبب أنّ الصّرف إنما جيء به لضبط مختلف التغيرات التي تطال بنية الكلمة، وما كانت له بنية ثابتة لا تلتبس بغيرها، فهو غير محتاج إلى ضبط، ولا إلى تقعيد، وليس معنى هذا أنه لا بنية له، بل له بنية، لكن بنيته فريدة من نوعها لا يوجد ما يماثلها من النّظائر الكثيرة التي يؤخذ بعضها من بعض فتلتبس، أي أنّ ضبطها ذاتي، لا يحتاج إلا إلى معرفتها في ذاتها (في أصل وضعها).

وعلى الرّغم من أنّ مسائل علم الصّرف محصورة في بنية الكلمة، فإنّه كان منذ القديم عويصا صعب المنال، ولذلك أخّر المتقدّمون تدريسه، فيأتي في المرتبة الثّانية بعد علم النّحو، وهو ما نعالجه في النّقطة الموالية.

3. صعوبات علم الصّرف العربي:

لم تكن مسائل الصّرف وقضاياه تُدْرس، وتعرض بمعزل عن بقية المستويات اللّغوية، ولاسيّما النّحو، حيث "لا تكاد تجد كتابا في النّحو إلا والتّصريف في آخره"[5]، ويظهر هذا جليا في كتاب سيبويه (الكتاب)، وغيره من كتب المتقدمين، "فمن المقرر عند العارفين أنّ الفروع ... كلّ متكامل، ولا يمكن الفصل بينها فصلا حاسما، كلّ فرع ذو اتصال بسابقه، أو لاحقه، وكلّ منها يفيد في النّظر في صاحبه، أو مادته، وربما جاز الفصل بين هذه الفروع عند الضرورة؛ كما يظهر مثلا في محاولة التّعريف بهذه الفروع للمبتدئين من الدّارسين، وفي حالة البحوث الدقيقة في مجال التّخصص في فرع معين"[6]، ولكن ليس معنى هذا أنه لم تكن لكلّ درس معالمه، وحدوده، فالنّاظر في كتاب سيبويه يستطيع أن يميّز بين المسائل التي ترجع إلى الجملة والتّركيب، وبين المسائل التي ترجع إلى الكلمة، بل وبينها، وبين المسائل التي ترجع إلى الأصوات، والحروف، وفي هذا السياق يجدر أن ننبّه إلى أنّ علماء العربية كانوا على وعي كبير بتوقّف معطيات أحد العلوم على الآخر، وأنها تشكّل في مجملها كلّا متكاملا، فسيبويه اضطر إلى الحديث عن أصوات العربية (مخارجها، صفاتها، أنواعها ...) لتوقّف بعض الظّواهر المتعلّقة ببنية الكلمة عليها، كباب الإدغام، والإبدال، والإعلال ...

أمّا عن انفصال علوم العربيّة بعضها عن بعض، فسببه الرّئيس هو التّيسير، والتّسهيل على النّاشئة، والمتعلّمين من جهة، وهو دليل على توضّح معالم وحدود كلّ علم من جهة أخرى، ويَعدُّ بعض الباحثين مؤلّف (التّصريف) للمازني أوّل كتاب أفردت فيه أبواب التّصريف، ومسائله في مؤلّف خاصّ[7]، ثمّ سرت الرّؤية الاستقلاليّة إلى مؤلّفات أخرى في علم الصّرف؛ كالتّصريف الملوكي لابن جني، والمفتاح في الصّرف للجرجاني، وغيرها من المؤلّفات التي بدأت تتوسّع مباحثها، ويمكن القول إنّ ابن الحاجب في كتابه (الشّافية) قد استطاع وضع علم الصّرف في شكله الأخير؛ حيث إنّه "هذّب مسائله، ورتّب أبوابه، وجمع ما تفرقّ من مسائله في الكتب الأخرى، فكان كتابه (الشّافية) من خيرة الكتب التي أخرجت في الصّرف من حيث الإحاطة والتّبويب، وكان ابن مالك من أواخر الذين بحثوا في موضوعات الصّرف بحثا شيّقا ماتعا، فقد فصّل في أبوابه، ومسائله، ولم يجئ من بعده من أتى بجديد"[8]. وصار مفهوم النّحو يتّجه نحو التّضييق عند جلّ النّحاة المتأخّرين، حيث قُصر النّحو عندهم على أواخر الكلمات إعرابا وبناء؛ أو بعبارة أخرى أصبحت ظاهرة الإعراب كصورة وشكل أبرز ما يشغل فكرهم النّحويّ، وقد انعكس هذا التّضييق على دعوات التّيسير،

والتّجديد، والإحياء عند كثير من المحدثين؛ فتناولوا النّحو بمفهومه الضيق، ولم يتطّرقوا إلى مباحث الصّرف ومسائله إلا بالشيء اليسير الذي يخدم القضايا النّحوية، كما هو الحال مع كتاب (تجديد النّحو) لشوقي ضيف[9]. إنّ علم الصرف لم ينل حظّه الأوفر من التجديد والتيسير مثلما حظي به علم النحو، سواء من الناحية الاصطلاحية، حيث عنونت كتب التيسير بمصطلح النحو، أم من ناحية الموضوعات المطروقة في هذه الكتب، إلا النّزر القليل مثلما أشرنا من قبل، على الرّغم من صعوبة الصّرف على النحو.

ومهما يكن من أمر، فإنّ علماء اللّغة شعروا - منذ القديم - بصعوبة علم الصّرف على المتعلّمين فقدّموا النحو على الصرف، وإن كان الأولى معرفيّا ومنهجيّا أن يتمكن المتعلّم من معرفة ذوات الكلم، ثم ينتقل إلى معرفة أحوالها حال تركيبها في الكلام، يقول ابن جني: "إنّ هذا الضرب من العلم لمّا كان عويصا صعبا بدئ قبله بمعرفة النحو، ثمّ جيء به بعد، ليكون الارتياض في النّحو موطّئا للدّخول فيه، ومعينا على معرفة أغراضه ومعانيه وعلى تصرف الحال"[10]، ومرجع هذه الصعوبة أساسا هو السّمة التّجريديّة التي اتّسم بها الدّرس الصّرفيّ، بدءا من الميزان الصّرفي الذي بفضله نعرف كيف نضبط الصيغ الجائزة من غير الجائزة، فأوّل ما يواجه المتعلّم هو عملية الوزن ذاتها (وهي عملية تجريدية خالصة)، وما يراعى في الميزان وما لا يراعى فيه، فإذا علمنا أنّ المتعلّم في بداية الطلب لا يستطيع التفريق بين أنواع الكلم اعتمادا على الجانب المفهومي وحده، فيُلجأ معه إلى الجانب الإجرائي (العلامات السّياقية)، فكيف سيرتقي ذهنه إلى فهم تجريد أوغل من التجريد الضابط لأنواع الكلم، وقد انتبه علماء العربية جيدا إلى هذه المسألة فقدّموا دراسة النّحو الذي يوفّر المبادئ الأساس المعينة على فهم الكلمة في ذاتها، ومنها يستطيع التّمييز بين أنواع الكلم، ويتصوّر الحذف، والتقديم والتأخير، وتأثير الكلم بعضها على بعض ...، ويمكن أن نضيف سببا آخر وهو أن المتعلّم - في البداية- محتاج إلى أن يقيم لسانه فيبني كلاما خاليا من اللحن أو الخطأ التركيبي، فهو الذي كثر فيه الخطأ والسّقْط أوّل الأمر، أما الكلمات المفردة فإنه يأخذها سماعا، وإذا أخطأ فبسبب سماع خاطئ، ولكن فشو الخطأ التركيبي أوسع من الخطأ في بنية الكلمة، كما أنه لا يضير المتعلم شيئا أن لا يعرف الزائد من الأصلي، ولا يضيره أن لا يعرف أنّ ثمة إعلال، أو إبدال ما دام يقيم الكلمة كما سمعت عن العرب. ولابن عصفور في مقدّمة كتابه (الممتع الكبير في التصريف) - وهو بصدد الحديث عن سبب تأليفه له - تلميح إلى مكمن صعوبة علم الصّرف، قال فيه: "رأيت النّحويين قد هابوا لغموض علم التّصريف، فتركوا التأليف فيه والتصنيف إلا القليل منهم، فإنهم وضعوا فيه ما لا يبرد غليلا، ولا يحصّل لطالبه مأمولا لاختلال ترتيبه وتداخل تبويبه"[11]، ويضيف قائلا: "والذي يدل على غموضه كثرة ما يوجد من السّقطات فيه لجِلّة العلماء"[12]، ويقول عن السبب الذي جعل علماء العربية يؤخرّونه في الأخذ: "وقد كان ينبغي أن يقدّم علم التّصريف على غيره من علوم العربية؛ إذ هو معرفة ذوات الكلم في أنفسها من غير تركيب، ومعرفة الشيء في نفسه قبل أن يتركب ينبغي أن يكون مقدّما على معرفة أحواله التي تكون له بعد التركيب، إلا أنّه أخّر للطفه ودقّته، فجعل ما قدّم عليه من ذكر العوامل توطئة له، حتى لا يصل إليه الطالب إلا وقد ارتاض القياس"[13]، ويمكن أن نستشفّ من كلام ابن عصفور أنّ صعوبة الصّرف العربي ترجع إلى أمرين اثنين:

1) المادّة الصرفية في حدّ ذاتها.
2) الاضطراب في تأليف كتبه، وتهذيب مسائله.

بالنسبة للصعوبة الأولى المتعلقة بالقواعد الصرفية، ومختلف أصول بنية الكلمة، فيدلّ على صعوبتها كثرة السّقطات والأخطاء التي يقع فيها الصّرفيون المتخصّصون،

وهذا يحيل بدوره على خطورة هذا المسلك، وصعوبته خاصة على الناشئة، والنّاظر في السّقطات التي أوردها ابن عصفور يلحظ أن أغلبها يعود إلى وزن الكلمات، وما يتعلّق به من بيان الأصليّ والزائد، إذ المسائل الصرفية من هذا القبيل تتميّز بالتّجريد، ومن ثمة صعوبة تمييز وإدراك أصول بعض الكلمات العربية. ولذلك أخّروا تعلّم الصّرف عن النّحو حتى يتمرّس المتعلّم، ويعتاد على أصول النّحو وآلياته، فيمتلك ملكة (ملكة التّجريد، والتّمييز) تمكّنه من الولوج إلى هذا العلم، وهو معنى كلام ابن عصفور (فجعل ما قدم عليه من ذكر العوامل توطئة له، حتى لا يصل إليه الطالب إلا وقد ارتاض القياس)، والقياس المقصود هو معرفة ما تشترك فيه مختلف النظائر، وإمكانية النّسج على منوالها.

أمّا الصّعوبة الثّانية، فهي مرتبطة بكيفيّة عرض المسائل والأصول الصّرفية بطريقة تيسّر على الدّارس والمتعلّم فهمها وفق تصوّر شموليّ ومترابط، وهذه النّاحية تعليميّة بحتة؛ لأنّها تتعلّق بطرائق العرض، وكيفيات التدرج والتّسهيل التعليمي، وقد استوعب جلّ المتأخرين من علماء العربية هذه المشكلة فسعوا نحو بناء مختصرات ومتون يتدرّج فيها المتعلّم شيئا فشيئا؛ كما هو الحال مع لامية الأفعال لابن مالك، وتصريف العِزّي، وتصريف المكودي، وغيرها.

وقد وجّه جمع من اللسانيين العرب المحدثين (الوصفيّين تخصيصا) انتقادات، أو لِنقُل مراجعات، وقراءات لجملة من المسائل التي تتعلّق بالصّرف العربيّ، وكان منطلقهم في هذا محرّكين منهجيين، هما: 1- الاستئناس بالأفكار الجديدة التي أفرزها الدرس اللساني الحديث، بل وتقديمها واعتقاد أنها أصحّ ما وصل إليه العلم، وخصوصا الأفكار الوصفيّة التي لا تؤمن بالتّأويل، والتقدير. 2- عرض مقترحات الدرس اللغوي العربي القديم على نتائج الدرس اللساني المعاصر، والسعي نحو تصحيح ما لا يوافق هذا الدرس. وفي خضم هذين المبدأين أعيد مراجعة مسائل كثيرة أريد بها التّسهيل، والتبسيط، والتخلص مما قد يتنافى ومقتضيات الواقع اللغوي. وبذلك فهذه المراجعات والاقتراحات تنحو ضمنيّا نحو منحىً تعليميّ، وهي في هذه الطروحات تتوافق مع ما ذكره ابن عصفور من أنّ صعوبة الصّرف تتعلّق تعلقا جليّا وواضحا بالمادة الصرفية، والاضطراب في التأليف، وبالكيفية التي تعرض بها المسائل الصرفية. وسنذكر في العنصر الموالي أهمّ المراجعات اللّسانية التي قدّمها اللّسانيّون العرب المحدثون، مبينين فوائدها التعليمية، ثمّ نتطرّق إلى أبعادها التّعليميّة.

4. انتقادات اللسانيين المحدثين للصّرف العربي:

حاول بعض اللّسانيين العرب المحدثين تقديم قراءات متعدّدة للدّرس اللّغوي العربي القديم، وكان منطلقهم في هذا ما تصل إليه اللّسانيات الغربية من حقائق علميّة حول اللّغة، فما وافقها نوّه به، وأشيد بسبق العرب إليه، وما لم يوافقها دعوا إلى إعادة النظر فيه بتقديم تصوّر ينبني على الآليات المنهجية التي يقدّمها الدرس اللساني، وقد أخذ الدّرس الصّرفي نصيبه من المقترحات الداعية إلى إعادة النظر في بعض المسائل، ومن أبرزها:

1.4 توسيع مجال علم الصّرف العربيّ أو تغييره:

يرى بعض اللّسانيّين المحدثين أنّ علماء الصّرف العرب المتقدّمين قد ضيّقوا دائرة المباحث الصّرفية؛ حيث قصروا مجاله في الأسماء المتمكنة، والأفعال المتصرفة، فلا تعلّق له بالحروف والأسماء المبنية والأفعال الجامدة. وكان الأجدر أن يَبحث في كلّ "دراسة تتّصل بالكلمة أو أحد أجزائها، وتُؤدّي إلى خدمة العبارة، أو الجملة، أو بعبارة بعضهم تؤدّي إلى اختلاف المعاني النّحوية كلّ دراسة من هذا القبيل هي صرف"[14]، وبهذا لا تستبعد أيّة صيغة، أو كلمة لغوية ضمن دائرة البحث الصّرفي، ما دامت العبرة بالتّغييرات التي تتعلق بجانب وظيفي، ويكون لها تأثير في

المعاني النحوية؛ وهذا ما يفتح المجال لدخول عناصر كثيرة أخرجت من دائرة علم الصّرف عند المتقدمين، وذلك لأنهم كانوا يراعون رؤية خاصة، فـ "مناقشة القضايا الصرفية في هذه الآثار القديمة وغيرها لم تكن ترمي في كثير من الأحيان إلى خدمة النحو والتمهيد لمسائله، وإنما كان ينظر إليها كما لو كانت مستقلة أو تكاد أن تكون كذلك، أو كما لو كانت غايته في ذاتها لا وسيلة، ويستطيع المتصفّح لكثير من الأعمال النّحوية القديمة والمتأخّرة على السواء أن يجد بعض الأبواب الصّرفية التي لاقت عناية ودرسا، ثمّ تُركت هكذا منعزلة دون ربط بينها وبين قضيتها الممتدة إلى الفرع الثاني، وهو النحو ومباحثه"[15]، ويذهب تمام حسان هذا المذهب المتعلّق بتمهيد كلّ مستوى للآخر حين يؤكّد أنّ "بنية الكلمة لم يقصّر النحاة في أمر بيانها، بل لقد اختصّوا هذه البنية بعلم خاصّ أطلقوا عليه علم الصّرف استطاعوا به أن يكشفوا عن عبقرية اللغة العربية، من حيث إخضاعها الكلمات لقوالب، وصيغ يمكن تصنيفها في طوائف بينها، وبين الأصول الاشتقاقية علاقة التقاطع ... ولكنّ النّحاة بعد كلّ هذه الجهود العظيمة لم يستقصوا القول في البنية باعتبارها قرينة نحويّة تقف موقف التّكامل مع الإعراب، والتّضام، والرتبة، والقرائن الأخرى"[16]، فلو أخذنا حروف الجرّ- مثلا - فإننا نجدها تتغير - إذا كانت في التركيب- شكلا (البنية)، ويستتبع هذا التغير الشكلي تغير وظيفي؛ وهذا ما يستدعي إدراجها ضمن مسائل علم الصّرف في تصور هؤلاء اللسانيين، "فالعبرة في جمع مسائلهما وقضاياهما على وجه يفيد الدرس ويأخذ بيده منطقيا من مرحلة إلى أخرى"[17].

واستتباعا لهذه الرؤية أخرج كمال بشر القواعد التي تضبط التغييرات التصريفية الشكلية (ما ينظر إلى الكلمة من حيث الزيادة، والأصل، والأوزان) دون أن يكون لها دور على المستوى النحوي التركيبي، أي أنّ التغييرات التي تخدم الجمل والتراكيب هي التي يبحثها علم الصّرف لأنها "قيم ليست بالقيم الصّورية اللّفظية، وإنما هي خواصّ صرفيّة يظهر أثرها في التركيب بأن يترتب على وجودها معان نحوية معينة"[18]، فالتغييرات التصريفية التي تؤدّي إلى تغيير المعاني النحوية هي التي يبحث فيها علم الصرف العربي بالمفهوم اللساني الحديث، ولذلك - حسب هذا التّصوّر- فمن أهم الأبواب التي تعدّ ضمن مباحث الصرف بالمفهوم الحديث: المشتقات، تقسيم الفعل إلى أزمنته المختلفة، التعريف، والتنكير، وأقسامهما، المتعدي واللازم، المتصرف والجامد، والتصغير، والنسب، والمغايرة بين المبني للمعلوم والمبني للمجهول...[19].

2.4 إعادة النّظر في بعض الأبواب الصّرفيّة:

من المعلوم عند اللسانيين، وعلماء التربية أنه "ليست كلّ البنى متساوية من حيث الشيوع، ولا من حيث التوزيع ولا من حيث قابلية التعلم والتعليم، فهناك بنى بسيطة وأخرى مركبة، وهناك بنى مركزية لا يستغني عنها الاستعمال اللغوي وأخرى هامشية"[20]، وهذا معناه أنّ العمليّة التّعليمية تضبط حاجياتها اللغوية وفقا للأهداف المسطرة، ووفقا للفئة المستهدفة، فترسيخ القواعد اللغوية في أذهان المتعلمين لا فائدة ترجى منه إذا كانت نسبة تداولها قليلة أو مستحيلة في الواقع الحياتي للمتعلم، وعليه فإنّ "نقل المعرفة اللّسانية إلى الأقسام يجب أن يخضع لمصفاة ديداكتيكية تضم عدة تقييدات، وتولد معرفة لقدرات المتعلم الإدراكية"[21].

ولذلك ينبغي إعادة النظر في بعض المسائل الصّرفية بتبسيطها، أو حذف ما لا ينبغي درسه وتعليمه للباحث والمتعلم على السواء، ذلك أن "المتعلم قضاياه في جملتها إما أن ترتبط بالدراسات النفسية وإما الاجتماعية، فأما من حيث الدراسات النفسية فلابدّ من الأخذ في الاعتبار كيفية خلق الحوافر المرغبة في التعليم ... والاستعداد الفطري لدى المتعلم، وطاقة الطفل على الاستيعاب"[22]، أمّا الباحث فأفقه أوسع، ومجال اهتمامه هو ضبط المعرفة العالمة بأصولها، ولا يتحقق له هذا إلا بالغوص في كل صغيرة وكبيرة، والاطلاع على مختلف الآراء والاجتهادات،

أي أنه لابدّ من التفريق بين المعرفة العالمة، والمعرفة المتعلّمة؛ فالمعرفة العالمة تقدّم المادة العلمية المستنبطة من دراسة مختلف الظواهر على أي اعتبار آخر، أمّا المعرفة المتعلمة فتراعي المتعلم بدرجة أولى، ومستواه، وسنه، وما يراد أن يحققه.

وتبعا للتمييز بين المعرفة العالمة، والمعرفة المتعلمة قدّم بعض اللسانيين المحدثين جملة من المقترحات مسّت إعادة النّظر في جملة من المسائل الصرفية، نذكر منها[23]:

- مسائل ينبغي طرحها، وإبعادها عن الدّرس الصّرفي؛ لأنّها تحتوي على عمليات عقلية ذهنيّة نتجت عن الإغراق في البحث عن الأصول والزوائد، هذه المسائل تتعب المتعلّم كثيرا، ولا ينتج من تحصيلها وضبطها أيّ أثر عمليّ، فهي لا تنمّي الملكة اللّغويّة عنده، ويحتاجها الباحث لا متعلم اللغة، كهمزة التأنيث وأصلها المنقلب عنه، وكثير من مسائل الإعلال والإبدال.
- مسائل ينبغي إعادة النظر فيها بإعادة إدراجها ضمن مباحث متن اللغة؛ كأوزان الفعل الثلاثي؛ لأنها من قضايا الثروة اللغوية، ولا علاقة لها بالقيم الصّرفيّة الخادمة للتّركيب، فقصارى أمرها أنّها قيم لفظية تعين معرفتها على ضبط ألفاظ اللغة على وجهها الصّحيح في المعاجم. ومن المسائل التي ينبغي تضمينها متن اللغة كذلك صيغ جموع التكسير إذا ما نظر إليها مجردة دون ذكر قيمها ووظائفها النحوية، أما إذا نظر إليها من جهة أحكام المطابقة في العدد والنوع فتدخل في مسائل علم الصرف، تقول: (الرجال جاءوا، والرجال جاءت)؛ فالجمع في المثال الأول عومل معاملة الجمع المذكر، وفي المثال الثاني معاملة المفردة المؤنثة، وهذا سلوك نحوي جائز. وهناك مباحث أخرى ينبغي إدراجها ضمن مباحث علم الأصوات، مثل: صيغة (افتعل) وفروعها المندرجة ضمنها، حيث تقلب التاء طاء أو دالا.
- مسائل لا تفيد متعلّم اللّغة إلا في معرفة منهج التفكير عند اللغويين القدامى، مثل باب الفعلين الأجوف والناقص، وما تفرع عنهما، فالقول إن: (قال) أصلها - عندهم -(قَوَل) تحركت الواو وانفتح ما قبلها، فقلبت ألفا، والأمر نفسه مع (غزا، ورمى، هدى ...)، لا يكسب المتعلم شيئا جديدا، بل ربما ألبس عليه. ثم هو من النّاحية العلمية - في تصوّر كثير من اللّسانيين العرب المحدثين - أصل افتراضيّ لا أساس له من الحقيقة، لأنّه لا يوجد له تحقّق في الواقع اللّغوي الفصيح.

والذي حمل بعض اللسانيين (كمال بشر) على إلغاء مبحثي أوزان الفعل الثلاثي، وصيغ جمع التكسير مرتبط أساسا برؤية تيسيريّة تعليمية بالدرجة الأولى، ذلك أن ضبط حركة عين الفعل الماضي لاسيما المضارع منه تعدّ من أشهر مشاكلّ تعليم صرف العربية، كما أن جموع التكسير سماعية على الصّحيح، لا تضبطها قواعد ثابتة ومطردة. الأمر الذي شكّل صعوبات لدى متعلمي اللغة العربية في تمييز حركات عين الفعل الماضي والمضارع، وضبط صيغ جموع التكسير على كثرتها وصعوبة ضبطها بطريقة ميسّرة.

ويرى بعض الباحثين أن لا مسوّغ لحذف أوزان الفعل الثلاثي المجرد من الصّرف العربي، بل يرى إعادة تقديمها بطريقة تيسّرها، وتسهّل استيعابها، كما هو الحال مع الطيب البكوش الذي يذهب إلى أنّ التّمييز بين الصيغ الثلاث (فعُل، فعَل، فعِل) في الماضي يكون بالاعتماد على المعنى، وفي المضارع يحصل بالاعتماد على معنى الماضي عامة، وطبيعة الأصوات في فعَل خاصة[24]؛ ذلك أن (فعُل) ليس فعلا بأتم معنى الكلمة، وإنما يدل على الاتصاف بصفة، ويلازم حركة واحدة في المضارع هي حركة عين الماضي ذاتها، أما (فعِل) فهو أقرب إلى الفعلية، ويقع دالا على الصفات اللازمة وعلى الأفعال المتعدية، وحركة مضارعه عادة فتحة (يفْعَل)، وما ورد على (يفعِل أو يفعُل) فهو شاذ، أما (فعَل) فيكون عادة للقيام بالفعل والعمل إطلاقا، ويكون غالبا إراديا متعديا، وحركة مضارعه تكون الفتحة إذا كان حلقي اللام أو العين، أما ما

دار بين الكسر والضم فهو على الخيار سمعا أم لم يسمعا[25]، ويؤكد أنه بهذا التيسير في الضبط سيسهل صعوبة "معرفة حركة عين الفعل في الماضي والمضارع خاصة تزول تماما تقريبا ... فالتمييز بين الصيغ الثلاث في المضارع يحصل باعتماد معنى الماضي عامة، وطبيعة الأصوات في (فعل) خاصة"[26].

إنّ معرفة أبنية الفعل الثلاثي المجرد تتمتّع بخصائص صرفيّة تشمل الفعليّة، والصيغ المختلفة والأزمنة، والبناء للمعلوم والمجهول، وإسناد الفعل إلى ضمائر المخاطب والغياب والتكلم وغيرها، وبخصائص نحوية تتمثل أساسا في التّعدي واللّزوم، وبخصائص معنوية كـ(فعِل) المختص غالبا بالصفات الطارئة، مثل: العلل، والأحزان، والألوان، و(فعُل) الذي غالبا ما يدل على الغرائز، أو الصفات الملازمة لصاحبها[27]، وهذا ما يقدّم، ويقوي رأي المثبت لهذا الباب، ويضعف رأي من يرى إقصاءه، ونزيد المسألة تأكيدا بالنّصّ على نقطتين ضروريتين تنبنيان على ما سبق، هما:

- تمتاز أبنية الفعل الثلاثي بخصائص صرفية ونحوية، كما أنها كثيرة الاستعمال؛ فهي بنيات أساس في الكلام؛ لذلك لا يمكن جعلها من باب الثروة اللغوية دون سعي إلى إيجاد طرق ميسرة لضبطها.
- إيجاد قواعد صرفيّة تستند إلى التمييز المعنوي والصوتي، وتتميز بقلتها وموافقتها للطبيعة اللغوية التي هي في أصلها أصوات، يجعل المتعلم يتعامل مع اللغة بعدّها كلّا متكاملا، كما أنها تُيسِّر له فهم القواعد الصرفية مربوطة بالواقع اللغوي.

3.4 مراجعة مقولة الأصلية:

يرى اللّسانيون المحدثون أنّ من أبرز الصّعوبات الصّرفيّة تحليلُ البنية الصّرفية على أساس من التأويلات والافتراضات التي لا تمتّ لمنطق اللغة الطبيعي، ولا للمنهج العلمي في دراستها بشيء، ذلك أنها تجعل من هذا العلم "بنية فكرية مسلّطة على اللّغة من أعلى بُعْد، ثمّ استنباطه من اللغة ذاتها، ولعلّ هذا يعدّ المشكلة الأولى من مشكلات تعليم العربيّة، إذا يتحتّم على الطّالب أن يتعرّف في البداية على أصل الوضع، وأصل الاشتقاق حتى قبل أن يكشف على معنى الكلمة في المعجم، فيعرف أنّ (غزا) تلتمس تحت (غ ز و)، وأن (رمى) تلتمس تحت (ر م ي)، وأنّ الأولى تكتب بالألف على آخرها، وأن الثانية تكتب بالياء، وأنّ الألف الأولى تسمى الواوية، والثانية تسمى اليائيّة، فإذا كان ذلك هو الخطب في الإملاء، والكشف في المعاجم، فالأمر في تعلّم اللّغة وتعليمها أشدّ وأصعب"[28]، وما زاد من صعوبة أمر تقبل هذه الفكرة (الأصالة) عند اللّسانيين المحدثين هو أنّ المتقدمين درسوا "لهجات عربية متعدّدة ليستخرجوا منها نظاما نحويا موحّدا، إنهم فوق ذلك درسوا هذه اللّهجات في أطوار متعدّدة من نموّها"[29]، فهم بذلك قد خلطوا بين أنظمة لهجية مختلفة، وهذا ما يتنافى مع المنهج الوصفي الحديث الذي يسعى إلى وصف كلّ مستوى على حدة، وضبط النّظام اللّغوي في نسقه الدّاخلي. إنّ هذا الخلط بين مختلف المستويات - كما يذهب اللّسانيون المحدثون- يوقعنا في وصف لغوي بعيد عن الواقع اللغوي بإدخال عناصر لا تنتمي إلى هذا النظام اللغوي في شموليته، وفي علاقته بغيره من العناصر، وهذا النّهج في تناول البنية الصّرفيّة جعل المسائل الصّرفية تتميّز بالإغراق في التّجريد، ومرجع هذا لأمرين[30]:

- فكرة الأصل؛ بمعنى أن هناك أصلا ثابتا ترجع إليه كلّ الصيغ بطريق مباشر إن كان ذلك واضحا، وإلا فبطريق غير مباشر باللجوء إلى الافتراض، والتأويل، والتقدير.
- مبدأ توحّد الأنظمة؛ أي حشد الأمثلة المتفقة في شيء، والمختلفة في شيء آخر تحت نظام واحد، ووزنها بميزان واحد، فـ(ابتكر، واصطبر)كلاهما عند

علماء العربية المتقدمين على وزن (افتعل)، وكلاهما يرجع إلى أصل ثلاثي هو (الباء والكاف والراء) في الأول، و(الصاد والباء والراء) في الثاني.

ويقترح كمال بشر أن تعالج هذه الصّيغ بمبدأ تعدّد الأنظمة؛ يقول: "وهذه الأمثلة يجب أن تعامل معاملة مغايرة لما درج عليه الصّرفيّون التّقليديّون؛ تلك المعاملة هي أن ننظر إليها بحالتها الراهنة، فنصف ما بها من ظواهر دون إخضاعها لوزن (افتعل) وفروعه، فنخرجهما من هذا الباب متبعين في ذلك مبدأ تعدد الأنظمة"[31] الذي سيؤدّي إلى إرساء فكرة تعدّد الأصول، فـ(ابتكر) أصل منفرد، و(اصطبر) كذلك، ولا نجمع بينهما لاختلاف السياقات الصّوتية المكوّنة لهما، وهذا ما يعرف عند المحدثين بالميزان الصّوتي الذي يرومون أن يكون بديلا عن الميزان الصرفي الذي يتعسف - كما يرون- في لم شتات عدد من الأوزان المختلفة تحت نظام، أو وصف واحد، وهو ما يجنّبنا القواعد المعيارية التي ترهق الأذهان بالتّعليلات. ويبرر المحدثون هذا المنحى الذي سار عليه علماء العربية المتقدمون، ويرجعونه إلى أن منهجهم كان تعليميا بالأساس، فحاولوا اختصار القواعد تحت سقف واحد وجعلها مطّردة، غير أنّهم أخطأوا السّهم عندما فرضوا بعض الأمثلة على بعض على الرغم من الاختلاف اللغوي بينها، واختلاف مستوياتها.

4.4 إعادة النّظر في الأصل الاشتقاقي:

هذه الفكرة متفرّعة عن الفكرة السّابقة، غير أنها تختلف عنها في جزئيّة كثر الكلام حولها عند المتقدّمين، ألا وهي معرفة الأصل الاشتقاقي الذي اشتقت منه كلّ المشتقّات، فالكوفيّون يفترضون أنّه الفعل، والبصريّون يفترضون أنّه المصدر، ولكلّ فريق أدلّته التي يعتمد عليها في تبرير موقفه، ويرى كثير من اللّسانيّين العرب المحدثين أنّ "النحاة هنا قد خرجوا في محاجتهم عن شكليّة اللغة إلى مضايق المنطق والفلسفة ... والنظرة الفاحصة تكشف عن مبلغ تضارب هذه الحجج في منطقها، حتى لو قيل إنّ صاحب كلّ حجّة منها غير قائل بالحجّة الأخرى"[32]، وفي سبيل تجنّب هذه الافتراضات العقليّة يرى كثير من اللّسانيّين المحدثين في دراسة مسألة الاشتقاق "ألا نجعل واحدة منها أصلا للأخرى، وإنما نعود إلى صنيع المعجميين بالرّبط بين الكلمات بأصول المادة، فنجعل هذا الرّبط بالأصول الثلاثة أساس منهجنا في دراسة الاشتقاق...، وبهذا لا نستطيع أن ننسب إلى هذه الأصول الثّلاثة أيّ معنى معجميّ على نحو ما صنع ابن جنّي، وإنما نجعل لهذه الأصول معنى وظيفيّا هو ما تؤدّيه من دور تلخيص العلاقة بين المفردات"[33]، فالمادة المعجميّة هي صلة رحم بين مختلف الكلمات المشتقّة، يقول عبد الصبور شاهين: "المادة ... هي أبسط صورة توجد فيها (خامة) الكلمة، وهي تحتوي بالقوّة على جميع الصّور الاشتقاقية"[34]، ويرى تمام حسان أنّ جعلها مشتركة في هذا القدر خير من "افتراض أصل منها، وفرع ... والقدر المشترك بين الكلمات المترابطة من الناحية اللفظية واضح كل الوضوح، ذلك هو الحروف الأصليّة الثلاثة، فأنت إذا نظرت إلى (ضَرَب)، و(ضَارِب) و(مَضْرُوب) و(مَضْرِب) و(مُضَارِب) و(ضَرْب)، وما تفرع من ذلك رأيت أنها جميعا تشترك في (ض ر ب) وتتفرع منها"[35]، وبناء على هذا الرأي فإن أصل الاشتقاق ليس الفعل ولا المصدر، وإنما هو الجذر الثلاثي المكوّن للكلمة، هذا الجذر لا يشكّل معنى في ذاته؛ أي أنّه لا يملك دلالة معجميّة، وإنما يحمل دلالة وظيفيّة، ومعنى ذلك أنّ الجذر (ر س م) لا يُكوّن دلالة معجميّة إذ لا علاقة بين حرف الرّاء والسّين والميم، لكن الذي يضفي عليه الدّلالة المعجميّة إنما هو وضعه في صيغة تحوي الحركات أو الصوائت، فتصير (رَسَمَ) كلمة تنتمي إلى مقولة الفعل الحامل لدلالة معجميّة معيّنة.

ومنه يمكن القول: إنّ الجذر الثّابت لا يملك دلالة معجميّة في ذاته، ولا يتلبّس بأيّ صيغة، على خلاف المصدر، والفعل اللّذين يشكّلان دلالة معجميّة كغيرهما من المشتقّات، فلا يمكن - بناء على هذا- عدّهما أصلا للمشتقات، ثمّ إنّ الجذر يشترك

مبنى ووظيفة لا معجما في عدد من المشتقات كالرّسْم (مصدر) ومرسوم (اسم مفعول)... إلخ، وهذا من باب تعدّد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد، وهو "يبرز مدى اتّساع المواد اللّغويّة للصّيغ الاشتقاقيّة؛ لهذا فإننا نعتقد أنّ دراسة الاشتقاق من وجهة نظر معجميّة أفيد وأجدى للمتعلّمين من دراسته بمنظور صرفي"[36]، وتتجلّى المنافع التّعليمية لهذا المقترح في النقاط التالية:

- الخروج من الخلاف حول أيهما أصل المصدر أو الفعل، ومن ثَمَّ الابتعاد عن تأويلات كل من البصريين والكوفيين للتدليل على صحة مذهبهما، وهو ما لا ينفع المتعلم.
- يتعلم المتعلم المباني الصرفية (المورفيمات) ودلالاتها على المعاني الصّرفيّة الوظيفية، بدل تعلّمه تلك المباني كصيغ صرفية مجرّدة؛ لأنّ الصّيغة الصّرفية ليست من اللّغة، وإنما هي وسيلة نظريّة لتمثيل الكلمة، وهذا بدوره يكسبه معرفة بسمات هذه المباني أو المورفيمات، وانتماءاتها الكلميّة (اسما أو فعلا أو ضميرا، أو غير ذلك من أقسام الكلام العربي).
- اكتساب المتعلم تلك المباني المشتقة بهذه الطريقة يكسبه معجما ثريّا، بخلاف ما لو تعامل معها بطريقة الصّيغ الصّرفيّة، وأصليّة الفعل أو المصدر إذ كليهما صيغة قائمة بذاتها، بدليل أنّ كلمات كثيرة دخلت العربية بطريق التّعريب دون موافقتها صيغا صرفيّة معيّنة.

5.4 حصر الأفعال المجردة في الثلاثية:

أورد بعض الباحثين المحدثين أنّ الابتعاد عن دراسة التّطور التاريخي التطوري للأفعال يجعلنا "لا نستطيع الفصل في بعض الظواهر اللغوية، فنلجأ إلى التعليل أو التأويل، لكي نجد لها تفسيرا يتلاءم مع قواعد العربية، وإذا لم نستطع حكمنا عليها بالشذوذ، كما فعل نحاتنا الأوائل مع ما شذّ عن قواعدهم"[37]، ومن بين هذه المسائل - في تصور اللسانيين المحدثين- التي تستدعي إعادة نظر قضية الزيادة والتجرد في الأفعال، لاسيّما الفعل الرباعي، يقول كرامت حسين الكنتوري: "أن الأبسط من الأبنية أصل والباقي فرعه، أضرب لك في هذا المقام بعضا من أمثلة حصول الرباعي والخماسي من الثلاثي... دحرج مأخوذ من درج، صار درج بالاشتقاق الصرفي درّج إظهارا لزيادة الشدة في المعنى بتشديد الراء في التلفظ... ثمّ تبدل إحدى الرّائين بالحاء صار (درّج دحرج)، وزنه (فحعل)، والدليل على اتخاذ (دحرج) من (درج) قُرب معنى الأول من معنى الثاني مع زيادة يسيرة في الصورة"[38].

يُلَاحظ على هذه الأفعال الرباعية وأصولها الثلاثية أنّ الحروف المزيدة فيها ليست من حروف «سألتمونيها» التي حدّدها الصّرفيّون، بل هي من قبيل الراء في (قرضب)، والحاء في (دحرج)، وإلى مثل هذا ذهب تمام حسان؛ قال: "وهناك طائفة من الأفعال في اللغة العربية تعتبر رباعية أصلية الحروف الأربعة في نظر الصّرفيين، ولكننا نرى أنّ أحد هذه الحروف مزيد، حتى ولو لم يكن من حروف «سألتمونيها» فمن ذلك: دحرج درج، بعثر بثر، سقلب قلب، عربد عرد، شقلب قلب، زغرد غرد، فأنت ترى أن الفعل الرباعي ذو مادة ثلاثية، إما أن يستعمل منها فعل ثلاثي له نفس معنى الفعل الرباعي، وإما أن تستعمل منها صيغ أخرى تدور حول نفس المعنى، وترى كذلك أنّ الحرف الزائد قد يكون حاء، أو سينا، أو شينا، أو عينا، أو باء، أو زايا، وقد يكون أيّ حرف من الحروف الأبجديّة"[39]، فقد أرجع تمام حسان هذه الأفعال الرباعية التي عدّها الصرفيون مجردة إلى أصول ثلاثية، وذلك لاتفاق الرباعي مع الثلاثي في أصل المعنى، وهذا معناه جعل كلّ الحروف الأبجديّة صالحة للزّيادة، ويضيف تمام حسان إلى هذا التّدليل دليلا آخر مستقى من العامّيّات العربيّة، وهو وجود كلمات رباعيّة الحروف تتّفق مع الثلاثية في أصل المعنى، من ذلك: دربك -

ربك، سلبن - لبن، شرمط - شرط ... وهذا ما جعله يتيقّن من طرحه، فيقول: "ولعل ذلك أن يكون ممّا يعزّز دعوى ثلاثيّة الكلمة العربيّة تعزيزا كاملا"[40].

فالأفعال المجردة - وفقا لهذا الطرح - لا تكون إلا ثلاثية (فعَل-فعِل- فعُل)، وما عدا ذلك فهو مزيد، فالرباعي الذي عُدّ عند علماء العربية مجردا مزيد، ومزيد الرباعي خماسيا أو سداسيا كلها من مزيدات الثلاثي، وفي هذا تبسيط لقاعدة المجرد والمزيد من خلال:

- تسهيل معرفة المجرد والمزيد من الأفعال بمجرد ضبط الأفعال الثلاثية مما لا يمكن حذف حرف منه.
- توسيع دائرة حروف الزيادة العشرة إلى جميع حروف العربية، وفي هذا أيضا تيسير على المتعلمين.

5.4 تجديد القواعد الصرفية في ضوء المفاهيم الصوتية:

إنّ اللغة نظام لساني يتميز بتوحد بنيته، وانسجام عناصره؛ وتبعا لذلك فإنّ "دراسة بنية الكلمة دون التحقيق الصّوتي للعناصر المكوّنة للكلمات... لا يمكن أن تُثمِر ما لم تركّز على دراسة الصور الصوتية"[41]، ذلك أنّ الصّوت هو اللّبنة الأساس في تكوين البنى اللّغويّة.

ويؤكّد اللّسانيون المحدثون على أنّ المبادئ والقوانين الصّوتية تُعدّ "ضرورية لفهم كثير من مشاكل الصّرف العربي فهما علميا حديثا مبنيا على تفضيل نطق الكلمة، لا على شكلها الكتابي"[42]، ويتّهمون الصّرف العربي القديم أنه أقام دراسته الصرفية في كثير من الأحيان على الكتابة، وأغفل جانب الأصوات؛ يقول عبد الصّبور شاهين: "كان أحد مصادر الخلل في النظام الصرفي الذي وضعه السلف هو الربط بينه وبين الكتابة، فتداخل بذلك ما هو من اهتمامات علم الرسم (الإملاء) فيما هو من ظواهر النّطق وخصائص التّصريف"[43]، ويتوسّع البكوش في نقده فيورد أنه "ينتج عن هذا الاعتبار أنّ مراحل التّغيير التي تمرّ بها الصّيغة الأصلية قبل أن تتّخذ شكلها النهائي تمثّل صيغا مستحيلة لا يمكن نطقها، وهو ما يجعل التفسير القديم نظريا صرفا، لأنّه خطّي، بينما اعتبار التّغيير الصّوتي يجب أن يجعل كل الصيغ الناتجة ممكنة النطق ولو كانت ثقيلة، بل إنها لا تتغير إلا لثقلها ... فالاعتماد على الرّسم دون النطق يقود حتما إلى التعسف والخطأ في الحكم إلى جانب ما فيه من تناقض ضمني، لأن الرموز الخطية لا يمكن أن تستوعب كل ما يوجد من غنى وتنوع صوتي في اللغات البشرية"[44]، وتبعا لهذه الانتقادات اقترح اللّسانيّون المحدثون عددا من القواعد الصوتية تسهم في معالجة وتيسير مشاكل الصّرف العربي، وتكون بدلا عن القواعد الكثيرة، والتأويلات التي اعتمدها علماء العربية، من هذه القواعد:

1) المقابلة الأساس بين الحروف والحركات، وينطلق هذا المبدأ من قيمة الحركات كمكون صوتي مهمّ في تشكيل البنية الصرفية، فالكلمة العربية تتكون من عنصر ثابت هو الصوامت، وعنصر متغيّر هو الصّوائت، فالحركات (الصوائت) عنصر حاسم في تشكيل وتغيير البنية الصرفية، وليست جزءا ثانويا كما عاملها المتقدمون[45].

2) موقع الحركة بعد الحروف، وليست فوقه، أو تحته، على خلاف ما يعتقده النحاة العرب "فهم عندما يقولون إن ضمة الياء في (بقيُوا) انتقلت إلى القاف، فالتقى ساكنان، فحذف ما سبق وهو الياء، وأصبحت الصيغة (بقُوا) يعتبرون أن كسرة القاف حذفت، بينما لا يمكن لحركة أن تضمحلّ بكامل هذه السّهولة وبدون مبرر صوتي ... وهو خطأ فادح مرجعه الغفلة عن حقيقة الأصوات وتفاعلها في الصيغة تأثرا بالخطّ"[46]، فالمتقدمون كانوا يرون أن الحركات القصيرة مرتبطة ارتباطا وثيقا

بالحرف السابق لها، فهو الأصل وهي الفرع، وهذا استدعى منهم تصور أن الحركة تنتقل من حرف إلى آخر.

3) يحدث للحركات ما يحدث للحروف من تعاملات صوتية؛ كالإدغام، والقلب، والحذف، وغيرها. وتنفرد الحركات أيضا بمخارج وصفات مثلها في ذلك مثل الحروف، وطبقا لذلك يرى جان كانتينيو أنّ الحركات العربيّة "حركات خلفية مستديرة وهي الضمة والضمة الطويلة، وحركات أمامية منفرجة هي الكسرة والكسرة الطويلة، وأما الفتحة والفتحة الطويلة فهما وسيطتان... وكان في العربية أيضا درجتان من درجات الانفتاح؛ فالكسرة والكسرة الطويلة، والضمة والضمة الطويلة حركات منغلقة، بينما الفتحة والفتحة الطويلة حركتان منفتحتان"[47]، ومنه فالفتحة القصيرة، والطويلة، ومثيلاتها لا تتّفق في الكميّة فقط، بل في الكيفيّة أيضا.

4) الحركات المدية الطويلة لا تسبقها حركات، كما أنّها لا توصف بالسّكون كما تصورها المتقدمون، نتيجة اعتمادهم على الكتابة، "وهذان حكمان لا صحّة لأحدهما، ويدلّان على الاضطراب في فهم حقائق الأشياء، فكونها مدّات يعني بداهة كونها حركات طويلة. وذلك يبطل كونها ساكنة، إذ السّكون عدم الحركة... أمّا أنّ هذه المدّات مسبوقة بحركات تجانسها فهو وهم آخر لا أساس له من الصّحة؛ إذ ليست هناك حركات سابقة أو لاحقة، وإنما المدّات نفسها هي الحركات لعدم قدرتهم على التّمييز بين الرّمز والصّوت، أو المكتوب والمنطوق"[48].

5) الواو والياء حرفا علّة، أمّا الألف فلا تكون إلا حرف مدّ، ذلك أنّ الواقع اللّغوي، حسب المحدثين، هو أنّ "الواو والياء أو حرفا العلة، كما يقال، هما من الناحية الصّوتية نتيجة تتابع الحركات المختلفة طويلة أو قصيرة، فإذا تتابعت حركتا الفتحة والكسرة هكذا: a+i=y نتج صوت الياء. وإذا تتابعت حركتا الفتحة والضمة هكذا: a+u=w نتج صوت الواو... وإذا تعاقبت حركتان متماثلتان فإنّ نتيجة تعاقبهما لا تكونان انزلاقا، بل مجرّد طول، ولا يزيد في أية حالة عن فتحة طويلة، أو كسرة طويلة أو ضمة طويلة"[49]؛ فالواو والياء الانزلاقيتان حرفا علة، أمّا الألف فليست حرف علة كما يتصوّر المتقدّمون، بل فتحة طويلة، والياء والواو تكونان حركة طويلة أيضا، نحو قام، يقوم، يقيم.

6) الهمزة ليست من حروف العلّة، فالهمزة المحقّقة من حيث مخرجها "من المزمار نفسه؛ إذ عند النطق بالهمزة تنطبق فتحة المزمار انطباقا تامّا فلا يسمح بمرور الهواء إلى الحلق، ثمّ تنفرج فتحة المزمار فجأة، فيسمع صوت انفجاريّ هو ما نعبّر عنه بالهمزة. فالهمزة صوت شديد لا هو بالمجهور ولا بالمهموس"[50]، فهناك تعارض كبير بين الهمزة والطّبيعة الصّوتية للحركات، ممّا لا يسمح بالتّبادل الصّوتيّ بينها، وبين حرفي العلّة الواو والياء.

7) الميزان الصوتي والمقطعي عوضا عن الميزان الصرفي، فاهتمام الصّرفيين بنظرية الأصل جعلهم يهتمون بالبنية العميقة بدل البنية السّطحية، "فحين قابل الميزان الصرفي كلمة (نام) بزنة (فَعَل) سوّى بين الألف الموجودة في (نام) والواو الموجودة في (نوَم)، وهي الأصل المفترض. وكان معنى ذلك: أن الواو هي الأساس. ومادامت عنصرا أساسيا في جذر الكلمة، فإن تطوّرها وصيرورتها إلى حرف الألف لا ينفي أصالتها عند الصّرفيين، وهنا تأتي الخطأة؛ فليست الواو في (نوَم) وهي حرف صحيح بمساوية الألف في (نام) وهي حرف مدّ"[51]؛ فالواو في (نَوَم) "نصف حركة تختلف عن الحركة في الطبقة الإنتاجية، وكذلك في الوظيفة، فهي من ناحية الوظيفة تقوم بدور الصّامت مع أنه ينقصها بعض الخصائص الفوناتيكية، حيث تنتج عن طريق التضييق الذي لا يصل إلى الاحتكاك الذي يقربها من الصوامت، فقد ساوى الميزان الصرفي بين الواو اللينة التي تعتبر حرفا صحيحا وبين الألف التي هي حرف مدّ(أي حركة طويلة)"[52].

فالفعل (قال)، والفعل (نصر) يختلفان من الناحية الصوتية والبنية المقطعية، "فـ(قال) تركيبها الصوتي هو: ص ح ح/ ص ح، أما (نصر) فمقاطعها هي: ص ح/ ص ح/ ص ح. فالأولى مكونة من مقطعين اثنين، والثانية مؤلفة من ثلاثة مقاطع، هذا بالإضافة إلى أنّ هناك فرقا في كمية بعض المقاطع (ص ح ح x ص ح)... فلو اتبعنا هذا الدليل الصوتي، وسرنا على منهج الأوزان، ولكن بالطريق الوصفي وجب أن نقول: إن (قال) وزنها (فال)، و(غزا) وزنها (فعا)، أما (نصر) فوزنها (فعل) ... فهنا قد اتبعنا مبدأ تعدد الأنظمة في إطار المنهج الوصفي، وهذا شيء تعرضه الحقائق الناطقة"[53]، وبهذا تعامل الصيغ حسب طبيعتها الصّوتية، ولكلّ منها وزن منفرد توصف به دون تأويل، ولا افتراض.

ونورد مثالا للتفسيرات الصوتية التي يقترحها اللسانيون المحدثون في باب الإعلال للفعلين (قال، وباع)؛ إذ يرون أن "النحويين لا يخبروننا عمّا يحدث للفتحة السّابقة للياء، والواو، والفتحة اللاحقة لهما، فكلمة (قَوَلَ) مثلا تتألف من ستة أصوات... فإذا كانت الألف في مثل (قال) و(باع) منقلبة عن شبه العلة (الواو في الكلمة الأولى، والياء في الكلمة الثانية)، فلابدّ من أن نستنتج أنّ الفتحة السّابقة لشبه العلة، والفتحة التالية لهما قد سقطتا"[54]، وإن كان هناك تفسير لهذه المشكلة، فإن تحليلهم يبقى غير كاف صوتيا؛ ذلك أنّ "تفسير سقوط الفتحتين غير مقبول، كما أنّ الياء والواو ليستا من جنس الألف حتى تقلبا إلى ألف، أضف إلى ذلك أن الواو في (قول) والياء في (بيع) علة قصيرة، ومن غير الممكن أن تنقلب إلى علة طويلة (الألف)، فالمتوقّع أن تكون العلّة ضمّة طويلة في (قول) وياء طويلة في (بيع)"[55]، واستنادا إلى ذلك، يقدّم اللّسانيّون المحدثون تفسيرا صوتيّا بديلا عمّا يقترحه المتقدّمون، إذ تحذف الواو بين حركتين قصيرتين متماثلتين فتدغم الحركتان فتصيران حركة واحدة طويلة من جنس الفتحتين، وهي فتحة طويلة، نحو: (قـَوَلَ) تصير: قالَ[56]. ويوضّح ذلك كالآتي:

قـ ـَ و ـَ ل ⟵ قـ ـَ ـَ ل = قال.

بـ ـَ يـ ـَ ع ⟵ بـ ـَ ـَ ع = باع.

هذه هي قاعدة الإعلال الصوتية، وهي كما تبدو تصف حقيقة الألف في البنية السّطحية الظاهرة دون تأويلات.

6. خاتمة:

سعينا في هذا المقال نحو تقديم قراءة تنظر في مفهوم الصرف ومضمونه، وتعالج أهم الانتقادات التي وجهها اللسانيون المحدثون للدرس الصرفي القديم، ثم تلمسنا المقترحات التي اقترحوها وأبعادها التعليمية، وقد أمكننا أن نسجل النتائج الآتية:

- الصرف علم من علوم اللغة يهتم بدراسة بنية الكلمة التي لا تثبت على هيئة واحدة.
- مفهوم علم النحو يستوعب مفهوم علم الصرف وأبوابه، وقد يتوسع إلى مستويات أخرى.
- أول فصل تأليفي لعلم الصرف كان مع المازني في كتابه التصريف لغرض تعليمي بحت.
- لكن عرض المادة الصرفية تأتي بعد أن يتمكن المتعلم من المادة النحوية لغموضها ولطافتها، واحتياج المتعلم إلى ما يمهد لها.
- أسس اللّسانيون المحدثون نقدهم للصّرف العربي على ما توصل إليه الدرس اللساني الغربي، وقد قدموا جملة من الاقتراحات ذات وجاهة علمية إذا ما نظر إليها معزولة، من أبرزها:

أ- تقليص المادة الصرفية على ما يخدم التركيب والجملة

ب- الابتعاد عن فكرة الأصل، وما يترتب عليها من تأويل، وتقدير، وافتراض.
ت- حذف المسائل النظرية التي لا ينعكس أثرها على الجانب الاستعمالي
ث- اعتماد مبدأ توحد الأنظمة
ج- اعتماد الميزان الصوتي بدل الميزان الصرفي.
ح- جعل الجذر أصل الاشتقاق
خ- حصر المجرد في الثلاثي، وعد غيره مزيدا.
د- اعتماد التفسير الصوتي، وحذف التوصيفات والتفسيرات المعتمدة على الخط.
ذ- الحركات وحدات صوتية لها خصائصها الذاتية، وليست تابعة للحروف الصحيحة قبلها.
ر- الهمزة ليست من حروف العلة لاختلاف سماتها وخصائصها

- يمكن تفعيل مقترحات اللسانيين العرب المحدثين في تعليمية الصرف العربي، وذلك من خلال:

أ- التركيز على المعرفة المتعلمة التي ترتبط بهدف استعمالي.
ب- ضرورة المزج بين الجانب الشكلي، والجانب المضموني ما أمكن.
ت- دراسة المسائل الصرفية في خضم الجمل والتراكيب.

وفي الأخير نوصي بتوسيع دائرة النظر فيما يتعلق بالمقترحات اللسانية الحديثة، ومحاولة الاطلاع على أبعادها التطبيقية.

7 الإحالات والهوامش:

1 ابن منظور جمال الدين: لسان العرب، تحقيق: عبد الله علي الكبير ومحمد أحمد حسب الله وهاشم محمد الشاذلي، دار المعارف، مصر، (د.ت)، مادة (ص ر ف).
2 الضامن حاتم صالح: الصّرف، دار الحكمة للطباعة والنشر، العراق، (د.ت)، ص11.
3 الأستراباذي رضي الدين: شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد محي الدين وآخرون، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 1982، ج1، ص2
4 ينظر: الحملاوي أحمد: شذا العرف في فن الصرف، تعليق: محمد بن عبد المعطي، دار الكيان، المملكة العربية السعودية، ط1، 2000، ص50.
5 ابن جني عثمان: المنصف شرح كتاب التصريف للمازني، تح: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، إدارة إحياء التراث القديم، سوريا، ط1، 1954م، ج 1، صص4، 5.
6 بشر كمال: التفكير اللغوي بين القديم والحديث، دار غريب، مصر، ط1، 2005، ص173
7 ينظر: الغامدي محمد سعيد صالح: الدرس الصرفي العربي طبيعته وإشكالاته، مجلة التراث العربي، سوريا، ع (117، 118)، 2009م، من ص315، إلى ص369.
8 الحديثي خديجة: أبنية الصرف في كتاب سيبويه، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، ط1، 2003، ص ص 39 ، 40 .
9 ينظر: ضيف شوقي: تجديد النحو، دار المعارف، مصر، (د. ت)، ص87، 88، 89، 201.
10 ابن جني عثمان: المنصف شرح لكتاب التصريف، ج1، ص05.
11 ابن عصفور علي بن مؤمن: الممتع الكبير في التصريف، تح: فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، ط1، 1994، ص27.
12 المرجع نفسه، ص32.

13 المرجع نفسه، ص33.
14 عبد الله رمضان: الصيغ الصرفية في العربية في ضوء علم اللغة المعاصر، مكتبة بستان المعرفة، مصر، ط1، 2005م، صص4-5.
15 بشر كمال: التفكير اللغوي بين القديم والحديث، ص425
16 حسان تمام: مقالات في اللغة والأدب، عالم الكتب، مصر، ط1، 2006، ج1، ص 45-46.
17 بشر كمال: التفكير اللّغوي بين القديم والحديث، ص428
18 المرجع نفسه، ص237.
19 ينظر: المرجع نفسه، ص232.
20 الراجحي عبده: علم اللغة التطبيقي وتعليم العربية، دار المعرفة الجامعية، إسكندرية، ط1، 1995م، ص61-62.
21 بنعمر كنزة، والخلوفي فاطمة: تعليم اللغة العربية والتعليم المتعدد، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب بالرباط، المغرب، ط1، 2002، ج1، ص172.
22 حسان تمام: مقالات في اللّغة والأدب، ص83.
23 ينظر: كمال بشر: التّفكير اللّغوي بين القديم والحديث، ص233 وما بعدها.
24 ينظر: البكوش الطيب: التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، المطبعة العربية، تونس، ط3، 1992، ص98.
25 ينظر: المرجع نفسه، من ص 86 إلى ص98.
26 المرجع نفسه، ص98.
27 ينظر: عبد الواحد عبد الحميد: الكلمة في التراث اللساني العربي، مكتبة علاء الدين، تونس، ط1، 2004م، ص202.
28 حسان تمام: مقالات في اللغة والأدب، ج1، ص40- 41.
29 حسان تمام: اللغة العربية معناها ومبناها، ص13-14.
30 ينظر: كمال بشر: التفكير اللغوي بين القديم والحديث، ص240.
31 المرجع نفسه، ص240.
32 حسان تمام: مناهج البحث في اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، ط1، 1985، ص180- 181.
33 حسان تمام: اللغة العربية معناها ومبناها، ص169.
34 شاهين عبد الصبور: المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي، ص44.
35 حسان تمام: مناهج البحث في اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، ط1، 1990م، ص182.
36 بوشوك المصطفى بن عبد الله: تعليم وتعلم اللغة العربية وثقافتها (دراسة نظرية وميدانية في: تشخيص الصعوبات، اقتراح مقاربات ومناهج ديداكتيكية، بناء تصنيف ثلاثي الأبعاد في الأهداف اللسانية)، دار الهلال العربية، المغرب، ط2، 1994م، ص140.
37 ميهوبي الشريف: دراسة في التطور والتأصيل (تطور الفعل الرباعي في العربية ولهجاتها مقارنة بأخواتها الساميات)، دار هومة، الجزائر، ط1، 2002م، ص13.
38 الكنتوري كرامت حسين: المقدمة من فقه اللسان، مطابع نورلكشور بريس، الهند، ط1، 1915م، صص110-111.
39 حسان تمام: مناهج البحث في اللغة، ص185.
40 المرجع نفسه، ص186.

41 السعران محمود، علم اللغة (مقدمة للقارئ العربي)، دار النهضة العربية، لبنان، (د.ت)، ص124.
42 البكوش الطيب: التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، ص35.
43 شاهين عبد الصبور: المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي، ص10.
44 الطيب البكوش: التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، ص22.
45 ينظر: شاهين عبد الصبور: المنهج الصوتي للبنية العربية (رؤية جديدة في الصرف العربي)، ص43.
46 البكوش الطيب: التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، ص24.
47 كانتينيو جان: دروس في علم أصوات العربية، ترجمة: صالح قرمادي، نشريات مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، تونس، ط1، 1966م، ص147.
48 بشر كمال: التفكير اللغوي بين القديم والحديث، ص191. وينظر: عبده داود، دراسات في علم أصوات العربية، دار جرير، الأردن، ط1، 2010م، ج1، ص68.
49 شاهين عبد الصبور، المنهج الصوتي للبنية العربية (رؤية جديدة في الصرف العربي)، ص30.
50 أنيس إبراهيم: الأصوات اللغوية، مكتبة نهضة مصر ومطبعتها، مصر، (د.ت)، ص77.
51 كشك أحمد: من وظائف الصوت اللغوي (محاولة لفهم صرفي ونحوي ودلالي)، دار غريب، مصر، ط1، 2007م، ص27.
52 شواهنة سعيد: الميزان الصرفي وإحلال المقطع الصوتي، مجلة مجمع القاسمي، العراق، ع7، 2013م، ص130.
53 بشر كمال: التفكير اللغوي بين القديم والحديث، ص 244.
54 عبده داود: دراسات في علم أصوات العربية، صص47-48.
55 المرجع نفسه، ص48.
56 ينظر: البكوش الطيب: التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، ص140. وينظر: داود عبده: دراسات في علم أصوات العربية، ص48